فعل وفاعل والدابث الساكنة ولما فرغ الناظم من احكام الفاعل شرع في احكام
النائب عنه اذ هو مرفوع مثله ولكن صنعه رافع الفاعل غير صنعة رافع نائبه فقال

اعلم انه قد تقرر ان حق الفاعل ان يكون مرفوعًا وحق المفعول ان يكون منصوبًا وقد
يحذف الفاعل اما للجهل بعينه او لغرض اخر فتبقى الفعل لا فاعل فلا يمكن النطق به على
صيغته الاصلية بل لا بد من تغييرها الى صيغة اخرى تحدث بعد حذف الفاعل عند
ارادة النطق بالفعل وهو انك تعطي الفعل الماضي والفعل المضارع فيضم اول كل منهما
بعد ان كان مفتوحا اول الماضي مطلقا واول المضارع في الثلاثي والخماسي والسداسي
واما الرباعي فان اوله مضموم وهذا هو المراد بقوله من بعد ضم اول الافعال ولم يرد الناظم
على الضم وبقي قيد اخر لم يذكره ولعله وكله الى تصوف المدرس او الشارح وهو ان كان
الفعل ماضيا فيجب ان يكسر الحرف الذي قبل اخره سواء كان ثلاثيا ككتب او رباعيا كدحرج
او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج وان كان مضارعا فيجب فتح ما قبل اخره على
الحكم السابق ولعل هذا القيد في المضارع نفهم من مثاله بقوله كتب عهد الوالي فان الالف
وهو الماشاه التحتيه مضموم وما قبل اخره وهو الماشاه الفوقيه مفتوح ثم بعد
تغيير صيغة الفعل الاصلية الى ما ذكر نعطي المنصوب الذي كان مفعولا للفعل قبل
تغيير صيغته ونرفعه بالنيابة عن الفاعل ونعطيه جميع احكامه من وجوب تاخيره
عن الفعل واستحقاقه للاتصال به ودخول تا التانيث في اخر الفعل اذا كان النائب مؤنثا
وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام فمفعول في مثال الفعل الماضي سوق المتاع بضم السين
وكسر الواو التي قبل القاف وترفع المتاع بعد ان كان منصوبا عند ذكر الفاعل اذ الاصل سوق
الساوق المتاع بفتح السين والواو والقاف من سوق وترفع القاف من الساوق وتنصب
العين من المتاع ولما حذف الفاعل تغير من غير صيغة الفعل الى صيغة اخرى وناب

المفعول

المفعول الذي كان منصوبا عن الفاعل فاعطي الرفع بالنيابه واما الفعل المضارع فمثل
له بقوله يكتب عهد الوالي وكان الاصل يكتب الكاتب عهد الوالي ففتح الياء وسكن الكاف
وضم التاء ورفع التا الملحوظ من يكتب ومن الكاتب ونصب الباقي من عهد الوالي فلما حذف
الفاعل الذي هو الكاتب بقي الفعل بلا فاعل ضمت الياء وفتحت التا ورفع عهد بالنيابه
بعد ان كان منصوبا بالمفعولية لبه على ان الناظم لم يبين حكم ما قبل اخر الماضي وقد بينا وسئل
ذلك ما اذا كان الماضي رباعيا او خماسيا او سداسيا نحو اكرم عمر وانطلق زيد واستخرج
المتاع وكذا المضارع نحو يكرم عمر ويطلق زيد ويستخرج متاعه فافهم ذلك وقس عليه

اعلم انه ينوب عن الفاعل في هذا الفعل خمسة اشياء وهي المفعول به والمفعول
المطلق وهو المتعدد وظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور ومتى اجتمعت كلها وقد
ينابة المفعول به على سائرها لان نيابه بالاصالة ومثال ذلك تولك ضرب الامير زيدا
يوم الجمعه خلف المسجد ضربا شديدا بالعصا فاذا اخذت الامير الذي هو الفاعل وجب
ان تنت عنه زيد الذي كان مفعولا فليس لك انابه غيره مع وجوده وان حذف الفاعل
ولم يكن معه الا المتعدد او ظرف الزمان وظرف المكان او الجار والمجرور وجب انابة
الموجود المتقدم نحو ضرب ضرب وصيم رمضان وجلس امام الامير وسير زيد وشرط
الظرف اذا كان ناسا ان يكون متصرفا وهو ما استعمل في الظرفيه وغيرها وان يكون مختصا
اما بتعليبه او اضافه او غيرها وكذا يشترط في الجار ان يكون متصرفا بان لا يلزم وجها واحدا
في الاستعمال كمذ ورب وامما اختص رمضان او استثنا واختلف النحاه في ان هل النايب المجرور
فقط او الجار مع مجروره او الحار وحده فنقل ابو حيان في الارتشاف الاول عن المحققين
والكوفيين وحزم ابن مالك بالثاني قال ابو حيان في ارتشافه لم يقل به احد وقال الفراء النايب
الجار فقط وهذا بعيد اذ الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا ومتى اجتمعت المفاعيل
الاربعة مع عدم المفعول به فلك ان تنيب ايها شئت وذلك سير زيد يوم الجمعة في سجان شديدا
شديدا فهي هذا المثال اثبت الجار والمجرور ولك ان تنيب ظرف المكان فتقول سير زيد
فرسخان يوم الجمعة سيرا شديدا ولك انابة ظرف الزمان فتقول سير زيد فرسخين يومان